

انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات



يوسف شلي

صحفي جزائري، باحث في قضايا الحركات الإسلامية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء العمل السياسي الإسلامي في الجزائر حالياً، وتتطرق إلى إشكالية انحساره وتراجعته، وما صاحب الأحزاب الإسلامية من معوقات؛ حيث واجهت معضلة عويصة تجاه النظام الذي عاملها بالريبة والتربص. فمنها من تصالحت معه أكثر من اللزوم؛ ففقدت جماهيريتها مثل حركتي مجتمع السلم والنهضة، ومنها من عادتت زيادةً عن الحد، فسقطت في فخ التطرف والاستئصال والخروج من الحلبة مستسلمة أو محمولة إلى مثواها الأخير مثل الجبهة الإسلامية.

وتميز المشهد السياسي حينها بالانفتاح الكبير الذي أدى إلى فوضى عارمة؛ تأسس بموجبها أكثر من ستين حزباً سياسياً، منها الأحزاب الإسلامية.

وتعتبر الجبهة الإسلامية ظاهرة سوسيولوجية تركت بصماتها على الساحة الجزائرية ومازالت تداعياتها إلى يومنا هذا؛ فعقب وقف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشهدها من قبل، تمثلت في تمرد إسلامي مسلح، ومواجهات عنيفة خلفت ضحايا فاق عددهم ٢٠٠ ألف جزائري.

ورغم نجاح أجهزة السلطة في حظر الجبهة الإسلامية من المشهد العام، إلا أنها ما زالت تتمتع بحضور قوي في أوساط الشعب؛ نظراً لما حققته من انتصارات، كانت المتنافس الوحيد لمعاناة الشعب.

وأعقب ذلك مجموعة من الأحداث والمنعطفات التاريخية الحاسمة التي وضعت العمل الإسلامي في زاوية ضيقة محاطة بمجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية أدت إلى انحسار العمل الإسلامي في الجزائر، وتراجعته أمام ما تشهده الساحة من موجات التغريب والفرنسة التي تلوح بظلالها على مقومات الأمة وثوابتها.

فعلى القائمين على الحقل الإسلامي أن يوجّها جهودهم في اتجاه تكوين جيل متمسك بالأصالة ومواكب للعصرنة، يقبل الآخر ويحسن ممارسة فن السياسة المطاطي، من أجل التمكن من بعث إسلامي جديد للعمل السياسي في الجزائر.

انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات



يوسف شلي

صحفي جزائري، باحث في قضايا الحركات الإسلامية

مقدمة: التجربة الإسلامية الجزائرية: الاستنزاف وهدر الفرص:

تميّزت مسيرة الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية في الجزائر بميزتين: الانفتاح السياسي الكبير، والمواجهة الدموية المأساوية مع السلطة، وتعد الحالة الجزائرية نموذجاً للحروب القيمية التي تشنها القوى الغربية على مفردات الأمة الإسلامية لا سيما في إطار الصراع بين تيارى الفرنسة والعروبة داخل الجزائر.

فالجزائر في نهاية الثمانينيات رفعت سقف الحريات بفعل المتغيرات الدولية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، واجتياح موجة الليبرالية الديمقراطية. قررت الجزائر تعديل الدستور الذي كان يتبنى الخيار الاشتراكي تحت مظلة الحزب الواحد، وسمحت بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي^(١) في محاولة منها لفك الضغط على النظام الذي فشل في إدارة الإصلاحات، وانتهت سلسلة إجراءاته بثورة شعبية احتجاجاً على الوضع الاقتصادي المتدهور، عُرفت بثورة ٥ أكتوبر، وتسببت في مقتل مئات المواطنين.

وسرعان ما تحول الانفتاح السياسي الجزائري إلى فوضى عارمة تأسس بموجبها أكثر من ستين حزباً، منها ثلاثة أحزاب إسلامية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ، حركة المجتمع الإسلامي، وحركة النهضة الإسلامية^(٢).

وبدا واضحاً عجز الدولة عن الإشراف والتحكم في هذا السيل الجارف، فبدأت تظهر المواجهات بين الأحزاب فيما بينها، وخاصة بين أعضاء الأحزاب الإسلامية التي حولت المساجد إلى منابر للدعاية السياسية المفرضة.

كانت الأحزاب - لاسيما الإسلامية - المتنافس الوحيد للشعب الجزائري الذي عانى من التهميش، فلم من خلالها بمحاكمة الدولة التي كان يتهمها بالفساد والظلم، مع تجذّر الروح الدينية التي كانت تنتظر بشغف قيام الدولة الإسلامية المنشودة. ونظراً لضحالة الثقافة الديمقراطية وحداثة التجربة السياسية في إطار التعددية الحزبية، أضحى المشهد السياسي مميّزاً بالخطابات العدائية عبر مختلف وسائل الإعلام العامة والخاصة.

(١) نصت المادة ٤٢ على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

(٢) التقدير أن النظام الحاكم في الجزائر ليس سيئاً في موقفه من الأحزاب الإسلامية؛ خاصة وأنه سمح لها بالنشاط قياساً بالأنظمة السياسية في المشرق العربي التي تتسم مواقفها بالعدائية المفرطة لكل ما هو إسلامي (الحركة الإسلامية في الجزائر: من الدعوة إلى الدولة - قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م، ص ٤٨).

شاهد إلى ثورة عرجاء، لكن دوام الحال من المحال.

ورغم ذلك، تغلبت الجزائر على آلامها، وكابرت عن جراحها، ففتحت صفحة بيضاء بعد أن انحسر العمل المسلح وتراجع بشكل كبير، ففتحت أحضانها لأبنائها المغرر بهم، فأصدرت مرسوم الوثام المدني في ١٩٩٩م، ليعقبه الاستفتاء الشعبي حول المصالحة الوطنية في ٢٠٠٥م، الذي أزال آثار ما خلفته المأساة الوطنية، ليرسي الجزائر على شاطئ الأمن والسلام.

المبحث الثاني: أهم الحركات الفاعلة على الساحة السياسية وأبرز رجالاتها:

تتسم الخريطة العامة للحركات الإسلامية الفاعلة في الجزائر بتعدد الاتجاهات الفكرية، رغم قصر عمر التجربة الإسلامية - مقارنة مع بعض الدول العربية والإسلامية - التي بدأ يُورخ لها رسمياً مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات.

ويُرجع أغلب مؤرخي الحركة الإسلامية في العالم تاريخ الحركة السياسية الإسلامية في الجزائر إلى تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين برئاسة العلامة عبد الحميد بن باديس عام ١٩٢١م خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية.^(١)

وفي هذا المبحث، سنلقي نظرة على أبرز الأحزاب الإسلامية التي تنشط في الجزائر حالياً، مع أهمية التطرق في سياق الدراسة إلى حركة إسلامية لم يعد لها وجود على الساحة، غير أنها تُعتبر ظاهرة سوسيولوجية تركت بصماتها على الساحة الجزائرية وما زالت تداعياتها إلى يومنا هذا، هي (الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

(٢) لم يخف الصوت الإسلامي، ففي يوم ١٤ شباط ١٩٦٣م، تأسست جمعية (القيم الإسلامية) كامتداد لجمعية العلماء المسلمين، برئاسة الشيخ الهاشمي تيجاني وكان شعارها (الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية). وتمّ حلها في ٢٢ أيلول ١٩٦٦م، بعد أن قامت بإرسال برقية إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر تطالبه فيها بالإفراج عن سيد قطب وجميع المسجونين من قادة الإخوان المسلمين في مصر.

وركزت الأحزاب الإسلامية برامجها على الخطابات التثويرية والعاطفية^(١)، وترديد عبارات عامة من جنس «الإسلام هو الحل»، و«القرآن دستورنا» ونحوهما^(٢)، وهو ما اقتضى أن تغيب التحديات الحقيقية التي تواجهها البلاد في ظل التغييرات الدولية والنظام العالمي الجديد.

المحور الأول خريطة الحركات الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: تطورات المشهد السياسي الإسلامي بعد انتهاء حقبة المواجهات المسلحة:

بعد أن حققت الجبهة الإسلامية فوزاً باهراً في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وكادت تستلم الحكم في الجزائر، حُلّت وحُظر نشاطها، واعتُقل قادتها وأنصارها.

هذا الواقع «الانقلابي» أفرز عدة تنظيمات إسلامية مسلحة دخلت في مواجهات دامية مع السلطة، ومع جانب من الشعب الأعزل، ووقعت مجازر تقشعر لها الأبدان، وتم تبادل الاتهامات بين الأطراف المتورطة والمتناحرة، ودخلت الجزائر بكل عمقها في نفق مظلم دام دأماً عشيرة سوداء، أكلت اليابس والأخضر، وخُلّفت فاتورة ثقيلة من الضحايا، وتلطخت سمعة الجزائر بين الأمم، وتحولت ثورة المليون ونصف مليون

(١) المصدر السابق ص ٤٨، وهو الخطاب الإسلامي المتميز بالتقديس والمغالاة في تفسير العلاقة بين الحزب السياسي والإسلام، وكذا العمومية المفرطة وعدم الواقعية والتحريض، والبعد عن انشغالات المواطن.

(٢) يرى بعض المتابعين للحركات السياسية الإسلامية في الجزائر أنها ليس لها برنامج يتجاوز الطروحات العائمة والفضفاضة لشعارات من قبيل (الإسلام هو الحل). ويعترفون أن الحركات الإسلامية، المعتدلة أو المتشددة منها غير قادرة على إنتاج برنامج حزبي، معاصر، يواكب مستجدات وروح العصر، رغم أنهم يتمتعون بعاطفة إسلامية متوهجة، لكنهم في ذات الوقت يعانون جهلاً فادحاً بحقائق الإسلام، ويفتقدون إلى الموجه والمخطط، وإن وجد من يضع نفسه مكان الموجه فلا يمتلك أسس قواعد التوجيه، وهو التفقه في الدين (الحركة الإسلامية في الجزائر: من الدعوة إلى الدولة - قراءة في العمل السياسي والحزبي الإسلامي من ١٩٨٩م إلى ٢٠٠٥م، ص ٨٢).



محفوظ، نحن مع عدد من أعضائها. وبعد خروجه من السجن واصل نشاطه المعارض، وعند تأسيس الشيخ مصطفى بويعللي الحركة الإسلامية المسلحة سنة ١٩٨٥م رفض نحن نهج المواجهة المسلحة والانضمام إليها. فأسس جمعية الإرشاد والإصلاح سنة ١٩٨٩م، والتي تحولت إلى حزب رسمي باسم حركة المجتمع الإسلامي (حماس) في ١٩٩١م بعد إقرار دستور ١٩٨٩م. وفي ١٩٩٧م أزلت الحركة صفة الإسلامي من اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم (حمس) للتكيف مع قانون الأحزاب لعام ١٩٩٧م.

انتهجت الحركة خيار المشاركة في العملية السياسية؛ حيث حصل زعيمها على المركز الثاني بعد الرئيس اليامين زروال في رئاسيات ١٩٩٥م^(١)، في حين أقصى

عرض لخريطة الأحزاب الإسلامية في الجزائر:

أ- التيار الإخواني:

١- حركة مجتمع السلم (حمس):

هي حركة سياسية شعبية إصلاحية شاملة، ثوابتها: الإسلام، واللغة العربية، والنظام الجمهوري، والتداول السلمي على السلطة.^(١)

وتنتمي حركة مجتمع السلم إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتعود جذورها إلى «جماعة الموحدين»^(٢)، وأدت نشاطاتها إلى اعتقال الشيخ

(١) من وثائق الحركة: <http://www.hmsalgeria.net/ar/abouthms.htm>، ومجلة الإصلاح العدد ١٦٩ في ٢ رجب ١٤١٢هـ. انظر أيضًا مقال حركة مجتمع السلم - كبرى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقال بموقع المنتدى الإلكتروني - ١ حزيران ٢٠٠٥م.

(٢) وهو أول تنظيم شبابي طلائعي، تغير اسمه من حركة الموحدين في السبعينيات إلى الجماعة الإسلامية في الثمانينيات. انظر كتاب محطات في تاريخ الحركة الإسلامية بالجزائر ١٩٦٢م - ١٩٨٨م =

= للكاتب أوصديق فوزي بن الهاشمي، الطبعة الأولى ١٩٩٢م في الجزائر دار الانتفاضة للنشر والتوزيع، ص ١٠٤ إلى ١٠٦.

(٣) انظر المعلومات الإضافية.

لما أسَّسه الراحل نحناح لمدرسة الوسطية والاعتدال وخط التغيير المنشود منهجاً».

وأكد مناصرة عبد المجيد، المؤسس الفعلي للحركة الجديدة، أن الأسباب التي دعت إلى مغادرة الحركة الأم هي:

- انحراف الحركة عن نهج الشيخين (نحناح وبوسليمان)، وإحداث تغيير في هوية الحركة الفكرية والتنظيمية والسياسية.

- الابتعاد عن المجتمع وقضاياها.

- الانحياز التام إلى أطروحات السلطة دون تمييز بين ما يصلح منها وما لا يصلح.

- الإقصاء الجماعي لأصحاب الآراء، والتهميش التمسفي للطاقت والقيادات لحساب الانفراد والاستبداد.

- انصراف الناس عن الحركة تأييداً ونصرة.

٣- حركة النهضة:

حركة سياسية ذات توجهات إسلامية تتبنى موقفاً وسطاً ترفض العنف كأسلوب في التعامل السياسي، وهي محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع احترام خصوصيات القطر الجزائري^(٤). ولهذا السبب كان منافسوها من الإسلاميين في عهد السرية يصفونها بالحركة الإقليمية، في مقابل الحركة العالمية للإخوان المسلمين (المثلة في حماس).

أنشأ الشيخ عبد الله جاب الله جمعية النهضة للإصلاح الثقافي والاجتماعي في كانون الأول ١٩٨٨م التي تحولت إلى حزب سياسي عام ١٩٩٠م باسم حركة النهضة الإسلامية.

(٤) رشيد بن يوب، دليل الجزائر السياسي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، ص ٦٤، انظر أيضاً، ويكيبيديا الموسوعة الحرة - حركة النهضة الإسلامية.

من رئاسيات ١٩٩٩م بحجة عدم مشاركته في الثورة التحريرية. وفي ١٩ حزيران ٢٠٠٣م، توفي نحناح، وخلفه أبو جرة سلطاني في ٨ أغسطس ٢٠٠٣م، ودعمت حماس بوتفليقة في رئاسيات ٢٠٠٤م^(١) و٢٠٠٩م.

ويلقى نهج «حمس»، في المشاركة السياسية والاندماج في مؤسسات السلطة، انتقاداً واسعاً من بعض القوى الإسلامية، وعدم ارتياح عدد كبير من أنصارها، الأمر الذي أدى إلى تقلص شعبيتها، وإحداث انشقاقات وصراعات داخلية بين الجيل المؤسس، والجيل الثاني من أبناء الحركة.^(٢)

٢- حركة الدعوة والتغيير:

أعلن في ٤ كانون الأول ٢٠٠٩م عن تشكيل تنظيم سياسي جديد خارج عباءة الحركة الأم (حمس) عرف بـ «حركة الدعوة والتغيير»^(٣)، كمخرج ضروري لصراع الجناحين داخل الحركة.

وجاء في البيان التأسيسي للحركة المنشقة، والذي وقعته ٤٠ شخصية تنتمي لـ «حمس» أن القيادة الحالية للحركة التي يقودها أبو جرة سلطاني «تكررت

(١) اختار فيها مجلس شورى الحركة ترقية الائتلاف الحزبي إلى تحالف رئاسي على أساس ميثاق ضمّ: جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وحركة مجتمع السلم، في وثيقة تم توقيعها يوم ١٦ شباط ٢٠٠٤م تتضمن مبادئ وثوابت وأهداف وآليات عمل التحالف (حركة مجتمع السلم - كبرى الحركات الإسلامية في الجزائر - مقال بموقع المنتدى الإلكتروني - ١ حزيران ٢٠٠٥م).

(٢) هذه الحركة عرفت نزيهاً قيادياً وقاعدياً جراء الانحراف عن الخط الأصيل الذي تواتق عليه المؤسسون، وتبني توجه سياسي لا علاقة له بالمشروع ولا يخدم المجتمع؛ حيث حدث أول أكبر انشقاق في ١٩٩٤م وسميت بالحركة التصحيحية (الإصلاح من الداخل) التي تدعو إلى جمع شمل الرواحل، وإعادة الاعتبار للجماعة، وتغيير الخط السياسي والهوية السياسية الذي يعيد لها شخصيتها الدعوية واستقلاليتها وشعبيتها، ويضع حداً للتشرذم الذي تتخبط فيه. ويليه الانشقاق الثاني الأكبر في ٢٠٠٩م مع إنشاء حركة الدعوة والتغيير.

(٣) أكد مناصرة أن الهدف من تأسيس الحركة هو «بناء كيان جديد يقوم على مبادئ حركة حماس التي أسسها الشيخ محفوظ نحناح» (العريبة نت في ١٤ نيسان ٢٠٠٩م، مقال بعنوان «تأسيس حركة سياسية جديدة يعجل بنفجير بيت إخوان الجزائر» ورابط المقال:

<http://www.alarabiya.net/articles/2009/04/14/70560.html#001>

وزارة الداخلية الجزائرية في هذا النزاع في آذار ٢٠٠٧م باعتمادها نتائج مؤتمر عقده جناح بولحية، وقضى بعزل جاب الله وانتخاب بولحية بدلاً منه. وانعكست تتحية جاب الله سلباً على الحزب الذي مُني بهزيمة «نكراء» في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٧م.

ب- التيار البنائي الحضاري:

الجزارة:

«الجزارة» لفظ مشتق من كلمة «الجزائر»، تنظيم دعوي جزائري محلي، وكان يُطلق عليه أيضاً جماعة ابن باديس وجماعة الطلبة، أو جماعة مسجد الجامعة المركزية، أو أتباع مالك بن نبي.

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٠م، تم الإعلان عن تأسيس «الجمعية الإسلامية لبناء الحضاري»، وجاء في بيانها التأسيسي ضرورة الامتناع عن ممارسة العمل السياسي بالمفهوم الحزبي.

أعلن رسمياً عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي بن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م، وحققت فيها نتائج باهرة، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الحاسم

ولكنها التحقت فيما بعد بالجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد الانتخابات البلدية، وتوغل عناصرها في هياكلها حتى أخذوا بزمام الأمور فيها، وبعد حلّ الجبهة الإسلامية وتحولها إلى السرية دخلوا هم أيضاً مرحلة السرية والعمل المسلح. وحالياً، ليس لديهم قيادة معروفة لدى الوسط الإسلامي.

ج- التيار السلفي:

وينقسم إلى قسمين رئيسيين:

١- السلفية الحركية: الجبهة الإسلامية للإنقاذ (المحظورة):

أعلن رسمياً عن تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ في آذار ١٩٨٩م، بقيادة الشيخين عباسي مدني وعلي ابن حاج، وشاركت في الانتخابات البلدية ١٩٩٠م،

وفي عام ١٩٩٩م، عرف الحزب صراعات كبيرة بين جاب الله ولحبيب آدمي كان طرفها الرئيس بوتفليقة^(١) أفضت إلى انقسام الحزب إلى حركتين: حركة النهضة التي حافظت على إطار الهيكل التنظيمي القديم، وحركة الإصلاح بقيادة جاب الله.

استقال آدمي من رئاسة الحزب على خلفية النتائج الهزيلة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٢م. ويعود هذا التراجع إلى مغادرة مؤسس الحركة الذي يتمتع بشعبية كبيرة.

وتعاني الحركة من تدنٍ كبير في مستوى شعبيتها؛ حيث ما زالت متأثرة إلى يومنا هذا من الوهن

السياسي الذي أصابها رغم بعض المحاولات المحتشمة لإعادة التوازن إلى الحركة من جديد، غير أن التداعيات السلبية للانقسام الأول تركت آثارها العميقة في جسم الحركة.

٤- حركة الإصلاح الوطني:

حركة الإصلاح حزب ذو توجهات إسلامية. يتبنى مبدأ الشورى واستقلال الجزائر. أسسه عبد الله جاب الله في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٩م مع أنصاره الذين انسحبوا معه من النهضة.

وقد شهدت الحركة صراعات داخلية كبيرة بلغت ذروتها قبيل الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٧م؛ مما أدى إلى انقسامها إلى جبهتين: إحداهما بقيادة جاب الله الذي كان مرشحاً لاستقطاب الوعاء الانتخابي الكبير الذي خلفته الجبهة الإسلامية للإنقاذ دون تأطير أو توجيه انتخابي، والأخرى بقيادة محمد بولحية، وفصلت

(١) يرى المحللون أن النخبة الحاكمة في الجزائر هي التي أشعلت فتيل الصراعات في الحركة، لتجيم دورها، ولعاقبة جاب الله على قراره بالبقاء في المعارضة، رغم حصول الحركة على المركز الثاني في انتخابات ٢٠٠٢م.

راح ضحيته ٢٠٠ ألف قتيل.

٢- السلفية العلمية:

تعتبر فترة السبعينيات تاريخ ظهور التيار السلفي في الجزائر، المتأثر بكتب ودروس المشايخ السلفيين السعوديين أمثال: ابن باز، والعثيمين والألباني، والذي يجمع في مكوناته مشايخ المنابر وإن لم يكن لديهم قيادة معروفة.

ومع بداية عهد التعددية السياسية، برز تيار السلفية العلمية على غرار السلفية الحركية، وتعرف السلفية العلمية باتباع منهج التصفية والتربية، الذين يرون أن الأحزاب والهيئات السياسية المعاصرة بدعٌ لأنها تشبّه بالكفار، ولا يجوز منازعة

استفادات السلفية العلمية من بعض عوامل الانفتاح التي عاشتها الجزائر ما بين سنوات ١٩٨٨م - ١٩٩١م، وذلك لحشد المزيد من الأنصار، كما استفادت من قرار حل الجبهة الإسلامية ومنعها من النشاط السياسي والدعوي، واعتبرت ذلك دليلاً على سلامة منهجها، وعلى خطأ من انتهجوا المسار السياسي.

أولياء الأمر في أمرهم.

واستفادات السلفية العلمية من بعض عوامل الانفتاح التي عاشتها الجزائر ما بين سنوات ١٩٨٨ - ١٩٩١م، وذلك لحشد المزيد من الأنصار، كما استفادت من قرار حل الجبهة الإسلامية، ومنعها من النشاط السياسي والدعوي، واعتبرت ذلك دليلاً على سلامة منهجها، وعلى خطأ من انتهجوا المسار السياسي.

وساهم شيوخ السلفية في إدانة العمل المسلح والمسلحين في الجبال، ودحض وتفنيد تبريراتهم لاستخدام العنف، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

تعيش السلفية العلمية في الجزائر حالياً وضِعاً هُشاً، فليس كما يتصور البعض أنه تيار متماسك بإمكانه فرض نفسه بقوة في الساحة الإسلامية، أما الحديث عن بعض مظاهر قوة هذا التيار كتمكنه من بسط نفوذه على عدد لا بأس به من مساجد الجزائر، فلا يُعد ذلك مقياساً على تجذّر أفكارهم في نفوس

وحققت فيها نتائج باهرة (١٤)، مما دفع بالسلطات إلى إدخال تعديلات على قانون الانتخابات للحيلولة دون تكرار فوز الجبهة الكاسح في الانتخابات النيابية المقررة في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م، مما أدى إلى إعلان الجبهة لحملة تظاهرات شعبية وسلمية في نيسان ١٩٩١م، وقيام قوات الأمن بمهاجمة أنصار الجبهة في الساحات التي اعتصموا بها، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات.

وفي حزيران تم اعتقال عباسي مدني وعلي ابن حاج اللذين حُكِم عليهما بالسجن ١٢ عاماً، إلا أن هذا لم يمنع الجبهة من اكتساح الدورة الأولى في أول انتخابات برلمانية تتم بعد إقرار التعددية السياسية^(١).

وقد أدى هذا الفوز إلى استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وإلغاء نتائج الانتخابات، وشن حملة اعتقالات ضد أعضاء الجبهة والزج بهم في السجون والمعتقلات. وفي آذار ١٩٩٢م أصدر القضاء الجزائري قراراً بحل الجبهة.

وأمام عنف الدولة، ما كان على بعض أنصار الحزب المنحل سوى اللجوء للعنف المضاد، بعد أن غيبت كل الطرق من أجل استرجاع ما أسموه بالحق المغتصب من قبل النظام. ولجأ أعضاء الجبهة للقوة لاسترداد حقهم في المشاركة السياسية بعد أن وجدوا أنفسهم محاصرين من قبل النظام، ومن القوى السياسية المعارضة والتي هددت بمحاربة «الأصولية»، أدت هذه الأحداث إلى فرار عدد كبير من أعضائها إلى الجبال، وتوزعهم على عدد من الجماعات المسلحة، لتغرق الجزائر في حمام من الدم طوال عقد التسعينيات،

(١) انظر المعلومات الإضافية.

غالبية الشباب المتدين.

د- متعاطف مع الإسلاميين:

حزب الحرية والعدالة:

هو حزب ذو توجه إسلامي معتدل، لا علاقة له بالجبهة الإسلامية، وقريب من حزب الوفاء والعدل غير المعتمد للدكتور طالب إبراهيمي، ومن مبادئه وأهدافه الدفاع عن ثوابت الأمة ومقومات الشعب الجزائري. تأسس في كانون الثاني ٢٠٠٩م، ولم يحصل حتى الآن على الاعتماد، ويرأسه محمد السعيد.^(١)

المحور الثاني: الإشكالات والمعوقات التي تواجه

العمل السياسي الإسلامي في الجزائر

المبحث الأول: المعوقات الدستورية:

١ - منع تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني:

إن منع الدستور الجزائري تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني^(٢) طُرح في حينه، وما تزال إشكالية مشروعية أو عدم مشروعية هذا القرار محلًا للنقاش والتداول بين مختلف أطراف الساحة السياسية، كما أنه لم يُجب بشكل واضح عن المعايير المعتمدة من قبل السلطة السياسية آنذاك في منح الشرعية القانونية، ومن ثم الاعتراف بهذا الحزب وحرمان أحزاب أخرى من هذا الاعتراف. ويُذكر أن حركة الوفاء والعدل بقيادة الدكتور طالب إبراهيمي تقدمت بإيداع ملفها لتأسيس الحزب في ١٩٩٩م، ولم يتمكن من الحصول على الاعتماد القانوني بحجة أنه حزب مُقرب من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومحسوب على الإسلاميين.

وبالعودة إلى مجموع النقاشات التي كان محورها

(١) انظر المعلومات الإضافية.

(٢) ترشح للانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩م وتحصل على المرتبة الأخيرة..

هذا الرفض، أي المادة ٤٢ من الدستور الجزائري^(٣)، نجد أن الدافع إلى إقرار هذا المنع هو مبرر توظيف واستغلال الدين في الحياة السياسية للوصول إلى السلطة.

غير أن هذه المادة تتعارض مع ديباجة الدستور^(٤) ومع المادة الثانية من الدستور^(٥) جوابًا عن مسألة «استغلال الدين» من خلال عبارة: عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني، وهذا المنع يطرح عدة إشكالات، أهمها على الإطلاق التعارض بين النصوص الدستورية من جهة، وتفسير كل طرف لها وفق رؤيته وتوجهاته، وبالتالي فمنع أحزاب سياسية من الاستناد على أساس دستوري تعتمده، وتستند إليه الدولة كمرجعية عليا، يطرح إشكالية دستورية، ومعلوم أن القانون لكي يكون دستوريًا على مستوى الموضوع؛ يتوجب أن لا يكون مخالفًا في موضوعه لقاعدة نص عليها الدستور وأن لا يكون متعارضًا مع روح الدستور.

إذًا، هذا التعارض أو الغموض/ الالتباس لم يكن بفعل السهو، وإنما كان مقصودًا للحد من نفوذ الأحزاب الإسلامية؛ والتلاعب بالقوانين والإجراءات الانتخابية للحد من فاعلية دورها في الحياة السياسية، ولتوسيع هامش تصرف السلطة في تعاطيها معها بحزم وقوة.

(٣) المادة ٤٢ من الدستور: حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية، والوحدة الوطنية، وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة. وفي ظل احترام أحكام هذا الدستور، لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

(٤) الجريدة الرسمية رقم ٧٦ المؤرخة في ٨ كانون الأول ١٩٩٦م، المعدل ب: القانون رقم ٠٢-٠٣ المؤرخ في ١٠ نيسان ٢٠٠٢م الجريدة الرسمية رقم ٢٥ المؤرخة في ١٤ نيسان ٢٠٠٢م، والقانون رقم ٠٨-١٩ المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨م الجريدة الرسمية رقم ٦٣ المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٨م.

(٥) جاء في ديباجة الدستور: «إن الجزائر، أرض الإسلام».

٢ - عدم السماح للأحزاب السياسية باللجوء إلى الدعاية الحزبية التي تقوم على أساس ديني، وفرض الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد:

كان القصد منه بالدرجة الأولى حظر ومنع استخدام المساجد لأغراض حزبية؛ حيث كانت الجبهة الإسلامية في المقام الأول وباقي الأحزاب الإسلامية الأخرى تسيطر على حوالي ١٠,٠٠٠ مسجد على المستوى الوطني، ويمثل هذا الرقم الضخم بالنسبة إلى السلطة قوة عددية في التجنيد الشعبي وفي التوجيه الديني والحزبي لا يمكن مراقبته؛ فكان التوجه السياسي آنذاك إلى استحداث هذا القانون وتشبيته خلال مختلف الانتخابات، لحماية مرجعية المسجد الذي هو ملك لكل الشعب الجزائري، ولا شك أن هناك إرادة سياسية وأمنية تُخطط لفرض المزيد من الحصار على النشاط السياسي الإسلامي والدعوي في المساجد، لكن هذا لا ينفي أن يكون الإسلاميون في الجزائر سبباً في الحصار السياسي والدعوي المفروض عليهم؛ حيث كان الصراع دائماً قائماً بين مختلف الاتجاهات الإسلامية قبل التعددية من أجل السيطرة على مواقع العمل الإسلامي المتمثلة يومها في المساجد، وكان أهم سبب في ذلك أنانية البعض الذين غلّفوا طموحاتهم السياسية والدينية بغلاف الإسلام.^(١)

المبحث الثاني: المعوقات السياسية:

١ - فرض حالة الطوارئ، والتضييق على الحريات السياسية:

مباشرة بعد وقف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، وجدت الجزائر نفسها في مواجهة ظاهرة أمنية لم تشهدها من قبل قط، ظاهرة تمثلت في تمرد إسلامي مسلح، كان يتطلب من السلطة نوعاً من السرعة في المواجهة عبر إجراءات عملية أمنية، كان أهمها فرض حالة الطوارئ التي تعني نقل بعض الصلاحيات إلى

(١) الإسلام دين الدولة.

المؤسسات العسكرية التي يقع على عاتقها مهام فرض الأمن، وفرض شروط فيما يتصل بالحريات الفردية والعامّة، وممارسة بعض النشاطات ذات الطابع السياسي والجمعي.

إقرار حالة الطوارئ التي فرضت منذ حوالي ثماني عشرة سنة، قُدِّم بدايةً كإجراء استثنائي لمواجهة حالة أمنية وسياسية طارئة، وكان من المفروض أن تُرفع بشكل نهائي بعد سنة من إعلانها، لكن الذي حصل هو تمديدتها من دون تحديد مدتها، وكان الرد الرسمي واضحاً لا إشكال فيه، فهو يستند أساساً على فكرة مفادها بأن الأسباب التي دفعت إلى إقرار حالة الطوارئ لم تُزل نهائياً.^(٢)

٢ - حظر قانون الأحزاب من استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية بأبعادها الثلاثة، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، لأغراض الدعاية الحزبية:

كانت أزمة الهوية من أخطر الأزمات التي عرفها المجتمع الجزائري؛ نظراً لانقسامه بين اتجاهات متعددة ومتعارضة؛ حيث تمسك البعض بالاتجاه العروبي، وآخر رأى في الاتجاه الإسلامي بديلاً لتحقيق التوازن المقصود في الشخصية القومية الجزائرية، في حين رأى البعض الآخر ضرورة العودة إلى الهوية الأمازيغية الأصلية.

وكان إدراج مقومات الهوية الوطنية ضمن المجال العام - الدولة - قد أفضى إلى تسييس مسألة الهوية بشكل خطير. ومنه جاءت هذه المصادرة لعناصر الهوية الوطنية من خلال قانون الأحزاب الذي منع استغلالها لأغراض الدعاية الحزبية.

(٢) انظر كتاب: الإنقاذ والسلطة ١٩٨٨م - ١٩٩٢م، للصحفي عبد القادر حريشان، وكتاب: في عمق الجحيم - معول الإرهاب لهدم الجزائر، للصحفي محمد عصامي، منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ٢٠٠٢م.

فقد تصرفت السلطة مع التيار الإسلامي من منظور أممي بحت، واختارت التعامل معه من خلال سياسة التحجيم وتقليم الأظافر، حتى بات مشلولاً ومنشغلاً بتضميد جراحه، وغير قادر على الفعل أو الاستئناف الطبيعي لدوره حتى الآن.. وهي سياسة إذا ما نُظر إليها بالنسبة للحفاظ على المعادلات القائمة، وتحسين مصالح النخب الحاكمة، تبدو سياسة ناجحة في الظاهر، وأنها حققت أهدافها على المدى المنظور.

وفي المحصلة، فإن ظاهرة تحجيم نفوذ الأحزاب الإسلامية، ومحاولة إبعادها من خريطة التمثيل السياسي، تجلت بوضوح أكثر بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١م.

٤ - عجز الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة عن تحقيق مشاركة فعلية تسمح لها بتعبئة قواعدها (الاستقطاب الجماهيري):

عجزت الأحزاب الإسلامية المشاركة في السلطة (مجتمع السلم، النهضة والإصلاح) عن تحقيق مشاركة فعلية تسمح لها بتعبئة قواعدها ومناصريها، ما أعطى الانطباع بأن التيار الإسلامي لم يعد بإمكانه استقطاب الجماهير^(٢)، كما أنها لم تعتمد على صيغ وأساليب واستراتيجيات جديدة لاستقطابها مثل: تأمين فرص الشغل، والعمل للقضاء على معضلة البطالة، ودعم فرص التعليم من خلال فتح مجالات التكوين للجميع، وتقديم وتسهيل الخدمات المجانية للفقراء والمعوزين، وإغاثة المتضررين... إلخ.

٥ - الانشقاقات والانقسامات الداخلية:

ثمة سؤال طالما تردد في الأوساط الإسلامية يحتاج إلى قراءات جديدة بعيدة عن التعصب المقيت، وهو: لماذا

٣ - التعامل مع الأحزاب الإسلامية في إطار المربع الأمني، وخيار التحجيم وتقليم الأظافر:

خلال التسعينيات، تعرض التيار الإسلامي إلى حملة أمنية عنيفة، انتهت بإيداع آلاف من أعضائه المعتقلات والسجون، وتحجيم فعله السياسي وحضوره الإعلامي، جعل البعض منه في حالة شبه غياب كامل عن المشهد العام في البلاد.

ورغم أن الجبهة الإسلامية حققت فوزاً ساحقاً في الانتخابات؛ فإن ذلك قادها إلى الحظر القانوني بدلاً من أن يقودها إلى السلطة.

ورغم نجاح هذه العملية في شطب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من المشهد السياسي والإعلامي

في البلاد، إلى أنها إلى حد الآن، ما زالت تتمتع بحضور قوي لدى شريحة واسعة من الشعب^(١).

واستثنت الحملة الأمنية مبدئياً تنظيمين إسلاميين آخرين، اختار أحدهما وهو «حمس» الالتحاق بما يُعرف بجبهة الدفاع عن الدولة ومؤسساتها في وجه المشككين والمترددین والمتمردين، ورغم ذلك حدثت انشقاقات في صفوفه، قيل: إن يد السلطة لم تكن بعيدة عنها، في حين فضل الآخر وهو حركة النهضة البقاء خارج لعبة الدوائر الرسمية، لتتجج السلطة^(٢) أيضاً في اختراقه، وشق صفوفه مرتين على التوالي.

(١) إن طول فترة تطبيق حالة الطوارئ يتناقض مع دولة القانون، وإن القانون الدولي لا يجيز لأي دولة فرض حالة الطوارئ إلا في حالة الخطر الوشيك، الفعلي وليس النظري - (حالة الطوارئ بين المبرر الأمني والضغط السياسي، جريدة الوطن الجزائرية).

(٢) الحركات الإسلامية في المغرب العربي بين مواجهة السلطة والتعايش معها، لجلال ورغي، الباحث في شئون المغرب العربي، الجزيرة. نت ١٤ آذار ٢٠٠٩م، الرابط :

http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=com_content&task=view&id=7040&Itemid=1

(٣) نفس المصدر.

- غياب النظرة الاستراتيجية ودراسة الغايات القريبة والبعيدة لأي عمل، والارتجال في المواقف وغياب روح المسؤولية تجاه جماهيرها، وانفصالها عن العلم الشرعي ومقاطعة رجالاتها.

- وقوع الأحزاب الإسلامية في الجزائر في خطأ عدم التمييز بين ما هو ثابت (ديني) ومتغير (دنيوي) والخلط بينهما. وهناك من العناصر والقيادات الإسلامية من ترى أن الثوابت عندها من المتغيرات، ويمكن الاجتهاد فيها ولا حرج في ذلك.^(٢)

المبحث الثالث: المعوقات الإعلامية:

وذلك بالتضييق على الحريات الإعلامية، واحتكار

السلطة بالنسبة لوسائل

الإعلام الثقيلة، وعلى رأسها

التلفزة فقد اعتمدت السلطة

على قانون إعلام «صارم»، لا

يختلف كثيراً في مضمونه عن

كونه «قانون عقوبات» بامتياز

خاص بالإعلاميين، الذي أتاح

لها أن تُمنع في ملاحقتهم

قضائياً وسجنهم، وتوقيف

عناوين كثيرة وإغلاقها لمخالفاتها القانون، أو عدم

تسديدها لمستحقاتها المالية أمام المطابع العمومية،

ومنع من إصدار عناوين أخرى خاصة ذات التوجهات

الإسلامية. وقد عملت السلطة على فرض سياستها

بالتضييق على الحريات الإعلامية من خلال احتكارها

لوسائل الإعلام الثقيلة (تلفزيون وإذاعة) وتهميش

الفعاليات الإسلامية في الإعلام العمومي.

(٢) مثلاً: موافقة أو سكوت حركتي حماس والنهضة في البرلمان، بعد المصادقة على تمرير تصدير واستيراد الخمر، بحجة أن ذلك من شروط ومتطلبات منظمة التجارة الدولية، ومحاولة التوفيق بين الديمقراطية والإسلام، وإمكانية حل الاختلاف بين الديمقراطية والشورى من خلال الأخذ بالأليات الديمقراطية والاقتباس منها (أطلق عليها نحن مصطلح الشورى القراطية)، باعتبار ذلك يدخل ضمن باب الاجتهاد، وأن هناك نقاط التقاء كبيرة بين الديمقراطية والشورى في مجال رفع مكانة الإنسان ودوره في الحكم!!

شهدت الأحزاب السياسية الإسلامية ظاهرة الانشقاقات الداخلية بخلاف الأحزاب الديمقراطية والعلمانية؟ وقد تتعدد الإجابة التي تعتمد القراءة الموضوعية، ولكنها عموماً لا تخرج عن العوامل التالية:

- هشاشة الوضع التنظيمي، وغياب التحديد الواضح للصلاحيات والمسؤوليات لدى معظم الأحزاب الإسلامية، وبالتالي لم يتوقع منها تعزيز التجربة الديمقراطية بما يخدم الصالح العام.

- تشابه الشعارات لدى التيار الإسلامي، إلا أنها في تباين أشد، إن لم نقل في تناقض ما أدى إلى صراع هذه الأحزاب مع بعضها البعض (مثلاً الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع حركة مجتمع السلم).

- الحزبية المقيتة، وماذا

جنت على الحركة الإسلامية

من مساوئ ومطبات، حصدت

خلال عقدين كاملين ثمار عقود

طويلة وجهود مضيئة من العمل

الدعوي الدعوب الذي أشرف

عليه خيرة أعلام الجزائر الكبار

من العلماء والدعاة.

- تبني الخيار الديمقراطي «المختلف عليه» كأسلوب

لشق الطريق نحو أسلمة المجتمع، وتطبيق حكم الله في

الأرض، بعدما كانت وجهات نظر الأحزاب الإسلامية

تكاد تُجمع على رفض «الديمقراطية» جملةً وتفصيلاً،

وتكفير من يدعو إلى تبنيها. ثم تغيرت قناعات البعض

لما استجدت من تحولات في المجتمع وفي السلطة،

واستدرجوا من حيث علموا أو لم يعلموا إلى تبني هذا

الخيار؛ لأهداف تختلف من حزب إلى حزب آخر.^(١)

(١) إن تغير نظرة البعض إلى المشاركة في الحكم بعدما تبين لهم أن المعارضة وحدها لا تجدي نفعاً عندما بدأت الأحزاب الديمقراطية والعلمانية تفرض توجهاتها بمشاركتها في السلطة، دفع بالأحزاب الإسلامية للدخول مجال الانتخابات العامة ليفاجئوا بأنها لا تعدو أن تكون وسيلة لإضفاء الشرعية على سلطة تفتقد الشرعية.

إلى ما كانت ترجوه إلى الأحسن؟

المأزق الذي وصلت إليه الأحزاب الإسلامية من خلال تجربتها السياسية في السنوات الأخيرة، والتي وقف وراءها المواطنون بقوة ودعموها، كانت حصيلتها انفجار دوامة العنف، وفتح أبواب المعتقلات والسجون والصعود إلى الجبال والهجرة القسرية «الحرقاة» وغيرها من الويلات التي عانت منها الأوساط الشعبية التي تأكد لها مرة أخرى أن الاهتمام بالشأن العام والانخراط في العمل السياسي لن يأتي من وراءه إلا البلاء.^(١)

٣ - معاناة المواطنين من الأزمات الحياتية التي تنخر المجتمع:

إذا كانت هنالك ثمة قائمة طويلة لمشاكل المواطنين بشكل عام؛ فإن على رأس القائمة البطالة كظاهرة مستفحلة بشكل مخيف في الجزائر، والظروف المعيشية السيئة للغاية، خاصة وأن النسبة الأكبر من المواطنين باتوا يعيشون بشكل مهين تحت خط الفقر، وبروز آفات اجتماعية حوّلت المجتمع إلى مرتع خصب للصوصية والإجرامية واللا أخلاقية والمتطرفة .

٤ - طغيان ثقافة الشخص القائد أو الزعيم (الاستبداد الحزبي):

أصبحت الأحزاب الإسلامية تشبه مقبرة معنوية لأعضائها، كلما غالت في تقديس أفكار أو اجتهادات زعيم الحزب، وساهمت الحياة الثقافية السائدة في الجزائر، القائمة على ثقافة الشخص القائد الملهم الذي يملك الحقيقة المطلقة، ولا يقبل الرأي والرأي الآخر في تأزيم العمل المؤسسي، وتدميره داخلياً على أيدي المستبدين منهم، وإصرار مؤسسي الأحزاب الإسلامية ورؤسائها الأوائل على اعتبار

والغريب أنه منذ حوالي عقدين من الزمن عرف الوضع الجزائري وما زال حالة «فرانكفونية» و«تغريبية» طاغية؛ حيث اضطلعت العناوين الناطقة بالفرنسية (Liberte, El Watan, Le Matin, Algerie Republican, Le Soir d'Algerie...) بدور سلبي كبير لإشعال نار الفتنة بين الجزائريين خلال سنوات الحقبة الدموية، واستثمرت بعض العناوين «الاستصالية» في دماء الجزائريين بالدعوة إلى مواصلة الحل الأمني واستتصال كل ما هو إسلامي وطني عروبي، وكانت النتيجة تلك المآسي المروعة التي عاشتها الجزائر منذ ذلك الحين.^(١)

المبحث الرابع: المعوقات الثقافية والاجتماعية:

١ - نظرة المجتمع السلبية للأحزاب الإسلامية الحالية:

تحولت نظرة المجتمع السلبية للأحزاب الإسلامية الحالية إلى مجرد صورة لا حياة فيها، ولا تأثير لها فيمن حولها، بعدما صارت تتنازل هذه الأخيرة عن مبادئها وعناصر قوتها بالتضحية بجهود مؤسسيها .

٢ - فقدان المواطنين الثقة في المشاركة في العمل السياسي والحزبي:

انخرطت الجماهير بقوة داخل حركات الإسلام السياسي التي ميزت الساحة السياسية في الجزائر في بداية التسعينيات، فاشتركت في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية، وشاركت في الانتخابات كمرشحة، وناخبة ومنظمة. كما كان جزء من أفرادها فيما بعد حاضرًا بقوة داخل العمل المسلح الذي قادته أجنحة محددة من التيار الإسلامي ولا زالت. فماذا جنت بلغة الريح والخسارة؟ وهل فعلاً تغيرت الأمور

(١) انظر إلى الحوار الذي أجراه موقع الشهاب الجزائري مع الصحفي حسان زهار رئيس تحرير أسبوعية الشروق العربي ويومية الشروق الجزائرية سابقاً (العناوين الصحفية في الجزائر إما تكنات عسكرية وإما أحزاب سياسية: قانون الإعلام الجزائري هو قانون عقوبات بامتياز)

(٢) انظر الدراسة: «الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر» لعبد الناصر جابي أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر، موقع أصوات في ٢٩ آذار ٢٠٠٩م.

الحزب ملكيتهم الخاصة.^(١)

داخل النظام والمجتمع الجزائري

٥ - تجفيف منابع تمويل العمل الإسلامي في جميع مجالاته:

وذلك من خلال:

أ - التضييق القانوني على عمل الجمعيات، وحل الآلاف منها التي كانت تنتمي أغلبها إلى التيار الإسلامي، فتراجع أدائها بشكل رهيب خلال العقدين الماضيين (١٩٩٠م - ٢٠١٠م)، وإحداث اللبس المتعمد في مجالات العمل الإسلامي المختلفة بالتحريض على الإرهاب!

ب - المراقبة الدقيقة

للتحويلات المالية من المواطنين أو المؤسسات الداخلية المهتمة بالعمل الإسلامي العام، ومحاصرتها، وإعاقة تجسيدها في مشاريع عملية في الميدان، وتجميد بعض الأرصدة بدعوى تجفيف منابع المالية الموجهة إلى المجموعات الإرهابية المسلحة أو التي تساندها.

ج - مصادرة بعض قنوات جمع المال، خاصة في المساجد، ووضع قيود شديدة على آليات جمعها كجزء من سيناريو الحملة المضادة ضد العمل الخيري والثقافي والدعوي.

د - الفُرْقَة وعدم توحيد الصف والأهداف بين الجمعيات والمؤسسات الثقافية والدعوية والخيرية.

المحور الثالث: تحديات القوى السياسية الإسلامية في مواجهة موجات التغريب ومحاولات الفرنسة

ليس من السهل أن نتعرف على مدى تغلغل القوى التغريبية (Westernization) المعادية للتوجهات الإسلامية داخل النظام والمجتمع الجزائري. وهذه القوى تضم تيارين أساسيين: التيار التغريبي^(٢)، الذي تمتزج فيه كل الاتجاهات الفكرية والسياسية

والعقائدية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، المدعومة من الدوائر الأجنبية، والتيار المفرنس (يطلق عليه الجزائريين حزب فرنسا)، وهو قطب الصراع الأول في الجزائر منذ الاستقلال. إن مخطط جبتهتي التغريب والفرنسة يستهدف

أصبحت الأحزاب الإسلامية تشبه مقبرة معنوية لأعضائها كلما غالت في تقديس أفكار أو اجتهدات زعيم الحزب، وساهمت الحياة الثقافية السائدة في الجزائر القائمة على ثقافة الشخص القائد الملهم الذي يملك الحقيقة المطلقة ولا يقبل الرأي والرأي الآخر في ذلك.

أساسًا استئصال المشروع «الإسلامي» المضاد لهما، وحرمان أصحابه من حق الوجود السياسي، الفكري والاجتماعي.

المبحث الأول: دور القوى السياسية الإسلامية في مواجهة التغريب والفرنسة:

بالرغم من عدم انضواء الجزائر رسميًا تحت لواء المنظمة الفرانكفونية؛ إلا أنها تُعد البلد الثاني في العالم من حيث عدد الفرانكفونيين؛ إذ تبلغ نسبة المتحدثين بالفرنسية ٥٠٪ من السكان من مجموع ٣٥ مليون جزائري، وسبب هذه الإشكالية عائد إلى أمرين اثنين:

الأول: هو سياسة الفرنسة التي مارستها فرنسا في الجزائر منذ احتلالها، عبر وسائل الإعلام المختلفة ونخبها السياسية والفكرية. والحرب التي خاضتها فرنسا في الجزائر نجحت فيها إلى حد كبير، وقد رسمت لنفسها هدفًا رئيسًا سماه الفيلسوف ألكسيس دي توكفيل «فرنسة الجزائر»، وطالت هذه الفرنسة جميع

(٢) تيار أيديولوجي وثقافي وفكري يسعى إلى تقويض الإسلام بفرض = نمط عيش غربي في مختلف قطاعات الحياة وشتى شئونها، حتى يصير المسلم مقلدًا للإنسان الغربي في لباسه وأكله وشربه ولسانه وتفكيره وطريقة نظرتة لشئونه الخاصة والعامه.

(١) الاستفراد بالرأي والقرار كان الميزة الغالبة في الأحزاب الإسلامية في الجزائر، لقد كانت هيمنة الدكتور عباسي مدني على قرار الجبهة = الإسلامية أمرًا معروفًا لدى الأوساط الإسلامية، ونفس الشيء كانت تعاني منه حركة مجتمع السلم من خلال السيطرة التامة التي كان يفرضها الراحل محفوظ نحاح، وتهمة ديكتاتورية الرأي والقرار الموجهة إلى رئيس حركتي النهضة سابقًا والإصلاح حاليًا الشيخ عبد الله جاب الله اللافتة للنظر.

المبحث الثاني: طرح مجموعة من التوصيات والمقترحات لمواجهة موجات التغريب ومحاولات الفرنسة:

في هذه الجزء من المبحث سأذكر توصيات مقترحة في مواجهة، وليس المقصود بالمواجهة مجرد الرد فالتنقد البناء يُعد من أهم عناصر المواجهة وهذه التوصيات هي:

١ - في السياسة:

أ - السلطة:

- المناصحة المستمرة للمسؤولين في السلطة، وتذكيرهم بخطورة التغريب والفرنسة، ومسئوليتهم عن الأمة، وأن التمكين لهذه الفئة المنحرفة ستكون عاقبته وخيمة عليهم في الدنيا والآخرة.

- قبول الأحزاب الإسلامية اليوم للدولة القومية الوطنية، وتخلصها ضمناً عن مثالية إقامة الدولة الإسلامية.

- مساندة التعايش بين التيار الإسلامي والتيار التغريبي بما يخدم الأهداف الوطنية الكبرى: التنمية، السلم الاجتماعي، الاستقرار السياسي.

- دعوة رموز الاتجاه التغريبي ودعاة الفرنسة إلى الحوار، مع التركيز على تناقض أفكارهم ومناقشتها بمنهج علمي رصين، والابتعاد قدر المستطاع عن السب والشتم والتعصب في الرأي.

- وضع حد للتغول الإداري الذي يمارسه دعاة الفرنسة على أصحاب التيار الإسلامي، خاصة في مجالات التوظيف والترقية.

ب - الأحزاب الإسلامية:

الإصلاح الخارجي فقط لا يكفي لمواجهة موجات التغريب والفرنسة، ولكن لا بد من إصلاح البيت داخلياً من أجل دخول الحركة الإسلامية مجال العطاء

شرائح المجتمع الجزائري، وأنتجت أجيالاً متذبذبة، لا انتماء لها سوى ولائها لقيم المستعمر الدخيلة!

الثاني: أن الجزائر تشكل عمق النفوذ الفرنسي في إفريقيا والعالم العربي والإسلامي، وبالتالي سعت فرنسا إلى محو الثقافة العربية والهوية الوطنية ممثلة في دينها ولغتها، ورغم جهود الدولة الجزائرية لاسترجاع كامل سيادتها، إلا أن الذهنية السائدة في أعلى المستويات لا زالت تعتبر اللغة العربية لغة قديمة بالية غير قابلة لمواكبة التطور والتكنولوجيا، وخاصة بعد قطع مرحلة طويلة من مراحل العمل على تعريب التعليم والمؤسسات التعليمية والثقافية في الجزائر في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد. فما الفائدة من تعريب اللسان والذهنيات مفرنسة؟! (١)

الواقع الجزائري أثبت بما لا يدعو للشك أن الاستقلال في ١٩٦٢م لم يكن فعلياً، ولم يحقق للمواطن الجزائري طموحاته، ولم يفهم الجزائري بعد ضرورة استرجاع مقومات هويته من لغة ودين وسيادة، والنتيجة تعيشها اليوم الجزائر بمرارة، الجزائري لا يحسن التحدث بأي من اللغتين، العربية والفرنسية (اللغة الهجينة)، ولا يزال يتعامل مع فرنسا بمنطق التبعية التامة، فيستلهم منها العادات والقوانين والسلوكيات، وتزدري فئة منه انتماءها إلى أمة محمد صلوات الله وسلامه عليه، وتتشبه بأهل الكفر، معتبرة ذلك قمة التحضر والعصرية!! (٢)

(١) يقول الباحث الفرنسي «جليبر قرنقيوم» في محاضرة ألقاها بوهان سنة ١٩٩٢م: «هناك جزائر مختلفة عن فرنسا، وهي ليست «جزائرياً» لكنها تستدعي التعرف عليها. ولتجنب كل غموض أشير، من البداية، إلى أنني لا أعني «الجزائر الإسلامية أو الجزائر الديمقراطية» لكن، بكل بساطة، ذلك البلد الذي يدعى «الجزائر». ونفس هذا الباحث الفرنسي هو الذي كتب، بصريح العبارة في مقاله المنشور على أعمدة مجلة Esprit عدد كانون الثاني ١٩٩٥م: «إن هناك بوئاً شاسعاً بين الجزائر التي يتحدث عنها كثير من مثقفها المتفرنسين وبين الجزائر العميقة. إنهم يتحدثون عن الجزائر المسبوخة ثقافياً و«المأوربة» أي ذات المظهر الأوروبي وليس عن الجزائر الحقيقية». (انظر المقال: الحداثة والاستثناء الجزائري - الحلقة الأولى - للدكتور محمد العربي الزبيري، موقع جريدة صوت الأحرار الجزائرية).

(٢) انظر المقال: عقدة الجزائري: فرنسا، موقع جريدة البصائر الجزائرية، الناطقة باسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

٤ - في المجتمع:

- شن حملات دعوية على الذين يبالغون في الاقتداء بالغرب، وبيان مخالفتهم لدينهم وتقاليدهم وأعرافهم (مثلاً: الوشم، ارتداء السلاسل والأقراط، لبس الضيق والقصير والشفاف، وحلق القزع...).
- العمل على تكريس اللغة العربية، ومحاولة تغليبها على الفرنسية في عدد الساعات المخصصة لها في جميع الأقسام والأطوار التعليمية.
- التحذير من الانفتاح المبالغ فيه على اللغة الفرنسية، حتى لا تصبح هي اللغة المفضلة في التخاطب لدى العديد من النخب الثقافية والسياسية والاقتصادية، أو عند عامة الشعب. (١)
- تفعيل التنشئة الإسلامية للطفل من مرحلة الروضة إلى المراحل الأساسية في التربية والتعليم.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة عن «انحسار العمل السياسي الإسلامي في الجزائر.. الأسباب والتطلعات»، يتضح لنا ضرورة تفعيل العمل السياسي، وبعثه، وإثرائه من جديد في الساحة الجزائرية، وذلك باتخاذ العديد من الآليات من أجل استرداد المبادرة من جديد. وقد اجتمعت الأحزاب الإسلامية بأحد فنادق العاصمة

(١) في الوقت الذي قامت وزارة التربية الوطنية بوضع شروط صارمة لتنظيم ومراقبة نشاط وعمل مؤسسات التعليم الخاصة المعتمدة بالجزائر، والبالغ عددها ١٤١ مؤسسة خاصة تدرس أزيد من ٢٣ ألف تلميذ وبصفة مستمرة، من خلال إلزامها في دفتر الشروط على التدريس باللغة العربية، بالمقابل فإن وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، بالتنسيق مع سفارتها بالجزائر ووكالة تدريس الفرنسية في الخارج، انتهت من بناء مدرسة ابتدائية فرنسية تتكون من ١٢ قسماً، بقيمة مالية تقدر بـ ٤٠٠ مليون دينار ببلدية دالي إبراهيم بين عكنون الجزائر العاصمة، وفتحت أبوابها للتلاميذ في آذار ٢٠١٠م (انظر المقال: فرنسا تقرر فتح مدارس بالجزائر لتعليم اللغة الفرنسية، في ٢٠ أيلول ٢٠٠٩م الرابط: <http://www.fkirina.com/spip.php?article908>)

والمساهمة البناءة؛ وذلك باعتماد هذه التوصيات:

- إعادة صياغة توجهات الأحزاب الإسلامية وخطاباتها بالنسبة للنواحي الفكرية المهمة، مثل إقامة الدولة الإسلامية، التعامل مع النهج الديمقراطي السائد في البلاد، التعاون مع «الأخر» غير الإسلامي في الفئات الفكرية المتعددة، الإجماع على نبد العنف.. إلخ.
- توفيق الأحزاب الإسلامية في الجزائر بين المبادئ الديمقراطية التي تدعو إلى الحرية وحقوق الإنسان، وحرية التعبير... وبين المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى احترام مثل هذه المبادئ، والتي تعتبر من ركائز الإسلام الكبرى.
- تثمين تعاضم تيار قوي داخل جزء من التيار الإسلامي الجزائري «السلفيين» الذي يدعو للمهادنة والتدرج في المواجهة، واستعمال الأدوات الحديثة للوصول إلى موقع التأثير.

- حسن اختيار الأحزاب الإسلامية ممثلي الشعب على المستوى المحلي أو البرلماني أو التنفيذي، شريطة تمتعهم بالنزاهة والكفاءة والمصداقية والاستقلالية.

٢ - في الإعلام:

- العمل على كسر احتكار الاتجاه التغريبي ودعاة الفرنسية للإعلام، ومطالبة الدولة بإصدار الصحف التي تعبر عن توجه المجتمع الحقيقي، والمشاركة الفاعلة في كل وسائل الإعلام المختلفة.

٣ - في الدعوة:

- تفعيل العمل الدعوي والتربوي للمسجد من جديد وبتّ الروح فيهما، مع استغلال كل الوسائل الحديثة.
- العمل على تقوية المؤسسات الإسلامية ودعمها مادياً ومعنوياً: المؤسسات الخيرية، المراكز الثقافية الإسلامية، المدارس والكتاتيب القرآنية، الزوايا الدينية.

للتباحث حول أسباب تراجع شعبية هذه الأحزاب، بعدما كانت يُضرب بها المثل في عدد الأتباع وحشد الجماهير.^(١)

وفي هذا الإطار، يمكن أن نرصد أهم النقاط الرئيسية التي قد تمكّن من بعث إسلامي جديد في العمل السياسي نذكر منها:

- تجديد الخطاب الإسلامي الموجّه إلى الرأي العام، ومحاولة كسبه، مع التركيز على القضايا العامة التي تشغله، ومدافعتة عنها، والابتعاد قدر المستطاع عن الشعارات السياسية الديماغوجية وعن النشاطات الموسمية، والاعتماد على العمل المؤسسي المستمر.
- الالتزام بالالتشئة السياسية الإسلامية الواعية، وإعداد وتدريب القيادات السياسية على كيفية التعامل مع المشاكل واتخاذ القرارات، وفرض مبدأ التداول على السلطة، وتنسيق جهود الأحزاب الإسلامية فيما بينها.
- إعادة بناء المؤسسات القائمة داخل الأحزاب الإسلامية، والمساهمة الفعلية في مؤسسات المجتمع المدني، وأن لا تبقى حبيسة جدران المساجد، وعليها أن تعايش الألام الفعلية للمواطنين.
- تجنب الإقصاء والاستئصال، وذلك بفتح الأبواب دائماً للتجاوز، خاصة مع الأحزاب الوطنية والديمقراطية؛ لأن تجارب الحركات الإسلامية أكدت أن غياب الاحتكاك بين التيارات الأيديولوجية المختلفة هو أحد الأسباب التي توسّع الهوة وتفتح المجال واسعاً أمام الفتنة.
- الوعي بأن العنف المضاد قد جرّ على البلاد مفاسد كبيرة، عطلت على الأمة مصالح عظيمة عاجلة وأجلة.

(١) وهو اجتماع انعقد للمرة الأولى منذ توقيف المسار الانتخابي في ١٩٩٢م، بمبادرة من حركة مجتمع السلم.

معلومات إضافية

مشاركة الأحزاب الإسلامية في الانتخابات الرئاسية الجزائرية

الانتخابات الرئاسية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥م

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
محفوظ نحناح	حركة المجتمع الإسلامي	٢.٩٧١.٩١٤	٢٥٪	٢	من ٤ مرشحين (*)

(*) حصل الرئيس اليامين زروال على المرتبة الأولى بنسبة (٦١٪) وعدد الأصوات (٧,٠٨٨,٦١٨)، وكانت نسبة الناخبين (٧٥٪)، ويقدر عددهم بـ ١٢,٠٨٧,٢٨١ من أصل ١٥,٩٦٩,٩٠٤ مسجلين.

الانتخابات الرئاسية في ١٥ نيسان ١٩٩٩م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	٣٩٨.٤١٨	٩٥.٣٪	٣	من ٧ مرشحين (**)

(*) لم تقدم حركة مجتمع السلم أي مرشح لها في الانتخابات الرئاسية منذ ترشح الشيخ محفوظ نحناح في رئاسيات ١٩٩٥م؛ نظراً لالتزامها بمفاعيل التحالف الرئاسي بينها وبين حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

(**) حصل أحمد طالب الإبراهيمي زعيم حركة الوفاء والعدل غير المعتمدة (تنظيم محسوب على الإسلاميين. ومن المقربين للجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة) حصل على المرتبة الثانية، بنسبة (١٢,٥٢٪)، رغم انسحابه المبكر عشية يوم الانتخابات مع باقي المرشحين عدا بوتفليقة بعد أن اتهموا الحكومة بالتزوير.

الانتخابات الرئاسية في ٨ نيسان ٢٠٠٤م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني	٥١١٥٢٦	٢.٥٪	٣	من ٦ مرشحين (**)

(*) لم تقدم حركة مجتمع السلم أي مرشح لها.

(**) حصل الرئيس بوتفليقة على المرتبة الأولى بنسبة (٨٤,٩٩٪) وعدد الأصوات (٨٦٥١٧٢٣)، وكانت نسبة الناخبين (٥٨,٠٧٪)، ويقدر عددهم بـ ١٠,٥٠٨,٧٧٧ من أصل ١٨,٠٩٧,٢٥٥ مسجلين.

الانتخابات الرئاسية في ٩ نيسان ٢٠٠٩م (*)

المرشح	الحزب	أصوات الناخبين	النسبة %	المرتبة	ملاحظات
محمد جهيد يونسى	حركة الإصلاح الوطني	١٧٦٦٧٤	٣٧.١٪	٤	من ٦ مرشحين (***)
محمد السعيد	مستقل	١٣٢٢٤٢	٩٢.٠٪	٦ والأخيرة	/

(*) لم تقدم أيضاً حركة مجتمع السلم أي مرشح لها في هذه الانتخابات الرئاسية.

(**) حصل الرئيس بوتفليقة على المرتبة الأولى بنسبة (٩٠,٢٤٪) وعدد الأصوات (١٢٩١١٧٠٥)، وكانت نسبة الناخبين (٧٤,١١٪)، ويقدر عددهم بـ ١٥,٣٥١,٣٠٥ من أصل ٢٠,٥٩٥,٦٨٣ مسجلاً.

(***) احتلت رئيسة حزب العمال ذات التوجهات التروتسكية، لويزة حنون، المرتبة الثانية بنسبة (٤,٢٢٪) وعدد الأصوات (٦٠٤٢٥٨).

المصدر:

- دليل الجزائر السياسي لرشيد بن يوب، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (الانتخابات الرئاسية).
- نتائج وزارة الخارجية الجزائرية ووزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يوميات الخبر والمساء والشعب، والوطن والمجاهد وليبيرتي ولوسوار دالجيري باللغة الفرنسية.
- الموسوعة الحرة - ويكيبيديا- الانتخابات الرئاسية الجزائرية.

مشاركة الأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١م

عدد الناخبين: ١٣٣١٤٧٧٠.

عدد الأحزاب المشاركة ٤٩ حزباً من أصل ٥٨ معتمدة.

المرشحين: ٥٧١٢ مرشحاً: ٤٦٩١ مرشحاً حزبياً، ١٠٢١ أحرار.

نسبة المشاركة ٥٨,٥٥٪، نسبة الامتناع ٤١٪.

مترشحون انتخبوا في الدور الأول في ٣٥٦ دائرة من مجموع ٤٣٠ دائرة:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٨٨ مقعداً، جبهة القوى الاشتراكية: ٢٥ مقعداً، جبهة التحرير الوطني: ١٦ مقعداً، الأحرار: ٣ مقاعد.

المقاعد المتبقية ١٨٠ يجري التناقص عليها في الدور الثاني:

الجبهة الإسلامية للإنقاذ: ١٧١ مرشحاً، جبهة التحرير الوطني: ١٥٨ مرشحاً، جبهة القوى الاشتراكية:

١٣ مرشحاً، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية: ٣ مرشحين، الأحرار: ٧ مرشحين، حركة حماس: ٣ مرشحين.

حركة النهضة: مرشحان.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٥ حزيران ١٩٩٧م (*)

المرتبة	عدد المقاعد	النسبة %	عدد الأصوات	القوائم
الثانية	٦٩	١٤.٨٠٪	١٥٥٣١٥٤	حركة مجتمع السلم
الرابعة	٣٤	٢٧.٧٠٪	٩١٥٤٤٦	حركة النهضة
(*) عدد المسجلين: ١٦,٧٦٧,٣٠٩، عدد الأصوات المعبرة: ١٠,٤٩٦,٣٥٢ بنسبة ٩٥,٠٤٪.				

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ٢٠ آيار ٢٠٠٢ م نسب التمثيل بعد تشريعات ٢٠٠٢ م

الحزب	نسبة التمثيل %
جبهة التحرير الوطني	٥١.١٦
التجمع الوطني الديمقراطي	١٢.٠٨
حركة الإصلاح الوطني	١١.٠٥
حركة مجتمع السلم	٩.٧٧
أحرار (مستقلون)	٧.٧١
حزب العمال	٥.٤٠
الجبهة الوطنية الجزائرية	٢.٠٦
حركة الوفاق الوطني	٠.٢٦
حركة النهضة	٠.٢٦
حزب التجديد الجزائري	٠.٢٦

مقارنة بين عدد مقاعد الأحزاب الجزائرية في التشريعات الثلاث (١٩٩١، ١٩٩٧، ٢٠٠٢ م)

الحزب	١٩٩١	١٩٩٧	٢٠٠٢
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	١٨٨	-	-
التجمع الوطني الديمقراطي	-	١٥٥	٤٨
جبهة التحرير الوطني	١٥	٦٤	١٩٩
حركة مجتمع السلم	-	٦٩	٣٨
حركة النهضة	-	٣٤	١
حركة الإصلاح	-	-	٤٣
حزب العمال	-	٤	٢١
جبهة القوى الاشتراكية	٢٥	١٩	-
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	-	١٩	-
الأحرار (المستقلون)	-	١١	٢٩

ويبين الجدول السابق التغير الذي طرأ على خريطة القوى السياسية داخل البرلمان الجزائري في العشرية الماضية:

- حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ واختفاؤها عن الساحة السياسية.
- الانهيار الكبير الذي مُنيت به حركة النهضة؛ حيث انخفض عدد المقاعد التي بحوزتها من ٣٤ مقعداً في تشريعات ١٩٩٧م إلى مقعد واحد فقط (مطعون فيه) في تشريعات ٢٠٠٢م.
- تراجع حركة مجتمع السلم وفقدانها لأكثر من ٥٠٪ من عدد مقاعدها في تشريعات ٢٠٠٢م، فقد تراجعت من ٦٩ مقعداً في تشريعات ١٩٩٧م إلى ٣٨ مقعداً فقط في انتخابات ٢٠٠٢م.

انتخابات المجلس الشعبي الوطني الجزائري في ١٧ أيار ٢٠٠٧م

المراتب المتحصل عليها في الانتخابات

المرتبة	المؤشر (+) و(-)	عدد المقاعد	النسبة %	أصوات الناخبين	رئيس الحزب	اسم الحزب
٤	١٤+	٥٢	٦٤.٩	٥٥٢,١٠٤	أبو جرة سلطاني	حركة مجتمع السلم
٧	٤+	٥	٣٩.٣٪	١٩٤,٠٦٧	فاتح الربيعي	حركة النهضة
٩	-٤٠	٣	٥٣.٢٪	١٤٤,٨٨٠	عبد الله جاب الله	حركة الإصلاح الوطني

المصدر:

- دليل الجزائر السياسي لرشيد بن يوب، الطبعة الأولى - كانون الثاني ١٩٩٩م، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الرغاية الجزائر (الانتخابات البرلمانية).
- نتائج وزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- يوميات الخبر والمساء والشعب، وأسبوعية المنقذ لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ، المجاهد باللغة الفرنسية.
- الموسوعة الحرة - ويكيبيديا- انتخابات برلمانية جزائرية.
- الجزيرة نت: (القوى البرلمانية الجزائرية بعد تشريعات ٢٠٠٢م) الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BE117068-803C-406A-B9EC-69424CDF01CD.htm>

- موقعي الجزيرة نت والعربية نت، ويوميتي الخبر والشروق.